الأنباء
الاربعاء 28 فبراير 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة: 17 هدفاً لتحويل عالمنا

شكّل تاريخ الأول من شهر يناير2016 الانطلاقة الرسمية للعمل من أجل تطبيق أهداف التنمية المستدامة والتي يبلغ عددها 17 وتندرج في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أو ما يعرف بـ «أجندة 2030». وقد اعتمدت 193 دولة أعضاء في الأمم المتحدة، والتي من بينها الكويت، هذه الأهداف خلال قمة وصفت بالتاريخية عقدت في سبتمبر 2015 نظرا للإجماع العالمي الذي شهدته لناحية التشديد على ضرورة التصدي لاحتياجات الناس في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.

بداية، ماذا نعني بمصطلح «التنمية المستدامة»؟ التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وذلك من خلال تضافر الجهود من أجل بناء مستقبل للناس ولكوكب الأرض ليكون شاملا ومستداما وقادرا على الصمود. ولتحقيقها، لا بد من التوفيق بين ثلاثة عناصر أساسية مترابطة وحاسمة لرفاه الأفراد والمجتمعات هي النمو الاقتصادي، والإدماج الاجتماعي، وحماية البيئة.

من هنا، أتت أجندة 2030 في هذا السياق كخطة تتسم أفقها بالرحابة والطموح وتتناول الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة المذكورة أعلاه. وتلزم الأجندة البلدان الموقعة عليها بالعمل خلال السنوات الـ 15 المقبلة من دون التخلي عن أحد ،القضاء على الفقر بجميع أشكاله، ومكافحة عدم المساواة، ومعالجة تغير المناخ، وذلك عبر تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويذكر على هذا الهامش أن الأهداف أتت نتيجة عملية تشاركية شفافة استمرت ثلاث سنوات بين الأمم المتحدة وممثلين عن الحكومات والمجتمعات المدنية وكل القطاعات الإنتاجية، وستعمل هذه الجهات معا في السنوات الـ 15 المقبلة.

وتستند هذه الخطة إلى إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية، التي اعتمدت في العام 2000 وقادت العمل الإنمائي في العالم خلال السنوات الخمسة عشرة الماضية، وتوسعها لتشتمل على 17 هدفا و169 غاية تتسم جميعها بقابليتها للتطبيق وتراعي اختلاف الحقائق والقدرات ومستويات التنمية الوطنية، وتحترم السياسات والأولويات الوطنية.

وفي هذا الإطار، قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ان «الأهداف الإنمائية المستدامة الـ17 هي تعبير عن رؤيتنا المشتركة للإنسانية، وهي عقد اجتماعي بين زعماء العالم وشعوبه»، موضحا أن الخطة تمثل «قائمة بالواجبات التي يتعين النهوض بها لأجل الناس والكوكب، وهي برنامج عمل لتحقيق النجاح».

أهداف التنمية المستدامة

اتفقت الكويت إلى جانب الدول المصدقة على خطة التنمية المستدامة أن كل منها سيقوم باستخدام مجموعة من المؤشرات لرصد وقياس التقدم على مستوى كل هدف وغاية، وعرضوها على اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة للموافقة عليها واعتمادها رسميا، وستقوم الحكومات من جهتها بالأخذ بزمام الأمور لناحية جمع البيانات النوعية وتحديثها وتصنيفها لتمكين الأمم المتحدة من القيام بمراجعة سنوية حثية وبالإجراءات التصحيحية اللازمة.

الأهداف السبعة عشر هي التالية:

● الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
● الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
● الهدف 3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
● الهدف 4: ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
● الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.
● الهدف 6: ضمان توافر الماء وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
● الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
● الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
● الهدف 9: إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.
● الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان فيما بينها.
● الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
● الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
● الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
● الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
● الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
● الهدف 16: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
● الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

إذن، تغطي الأهداف العالمية الجديدة مروحة واسعة من المجالات وعلى الرغم من أنها ليست ملزمة قانونا إنما تعتبر اختبارا حقيقيا لحكومات العالم لمدى التزامها بالمبادئ التي صادقت عليها.

شراكة إعلامية

ومن أجل الإضاءة على تفاصيل هذه الخطة والإحاطة بالمعلومات المتعلقة بالأهداف الـ 17 ومقاصدها، يقيم مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت شراكة إعلامية مع صحيفة «الأنباء» تتمثل في نشر تقارير منفصلة من إعداد المركز حول كل هدف لمشاركة قراء الصحيفة المعرفة حول الخطة.

فيما يلي، التقرير الخامس عشر عن الهدف الخامس عشر الذي يبحث في حماية النظم الإيكولوجية البرية كضرورة لاستمرار الوجود الكوني.

1,5 مليار شخص عالمياً يتأثرون بفقدان 13 مليون هكتار من الغابات سنوياً

الهدف الـ 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية ضرورة لاستمرار الوجود الكوني

هذا التقرير هو الخامس عشر من ضمن سلسلة التقارير التي ينشرها مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت بالتعاون مع صحيفة «الأنباء» في إطار شراكتهما التي تهدف إلى مشاركة المعرفة مع قراء الصحيفة حول أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة، مقاصدها وتفاصيلها.

يعتبر التنوع البيولوجي، أي التنوع الذي يتراوح بين التركيب الجيني للنباتات والحيوانات وصولا إلى التنوع الثقافي، أمرا أساسيا لحماية النظم التي تحفظ الحياة على وجه الأرض وتساهم في جعلها أكثر استدامة.

ولعل أكثر أجزاء هذا التنوع أهمية وحيوية هو الغابات كونها تغطي 30٪ من مسطح الأرض، ومنها يتوافر الأمن الغذائي، وعبرها نكافح التغير المناخي.

الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة خلال انعقاد الجمعية العامة في سبتمبر 2015 يتناول التنوع البيولوجي بجميع جوانبه ويحمل عنوان «حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي».

بالأرقام

تغطي الغابات مساحة 30٪ من مسطح الأرض، وهي لا توفر الأمن الغذائي والمأوى فقط، إنما هي عنصر مهم من عناصر مكافحة تغير المناخ، وحماية التنوع الإيكولوجي وأوطان سكان الشعوب الأصلية. وتنسحب الأهمية التي تكتسبها الغابات في استمرارية الوجود الكوني على مستويات مختلفة، مما يعرضها إلى الخطر بنسب أكثر من باقي المكونات الحياتية. فهي تأوي ما يزيد على 80٪ من أنواع الحيوانات والنباتات والحشرات الأرضية، فيما يوجد حوالي 80 ألف نوع من الأشجار لا نعرف حتى اليوم ماهيتها وكيفية استخدامها.

والمحزن في هذا الموضوع هو ما تشير إليه الدراسات عن أن 13 مليون هكتار من الغابات يفقد سنويا مما يفضي إلى تصحر 3,6 مليارات هكتار مؤثرا بـ1,5 مليار شخص عالميا، أي أيضا حوالي 74٪ من التي يستفيد منها الفقراء.

وللغابات دور مهم في الحفاظ على جودة المياه، حيث تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) إلى أن كل دولار ينفق على الإدارة المستدامة للغابات يمكن أن يساعد في ادخار بين سبعة دولارات ونصف إلى مائتي دولار في السنة من تكاليف معالجة المياه.

هذا وتوفر النباتات الموجودة في الغابات ما يزيد على 80٪ من متطلبات النظام الغذائي البشري، وتقدم خمسة أنواع من الحبوب الغذائية أي نسبة 60٪ من مدخول الطاقة الغذائي.

مقاصد الهدف

مقاصد الهدف 15 متعددة ومن المتوقع الوصول إليها بحلول عام 2030 بحسب ما التزمت به الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي صادقت على خطة التنمية المستدامة، وهي:

- ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، لاسيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقا للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية.
- تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز سبل الوصول إلى تلك الموارد على النحو المتفق عليه دوليا.
- اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار فيها، والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة على مستويي العرض والطلب على السواء.
- اتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حد كبير، ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها.
- إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر.
- حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداما مستداما.
- حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة، بما في ذلك حفظ الغابات وإعادة زرع الغابات.
- تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها، وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعي إلى الحصول على فرص سبل كسب الرزق المستدامة.
- تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي.
- مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، لاسيما الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي.
- ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة.
- اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، وحماية الأنواع المهددة ومنع انقراضها.
- تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز سبل الوصول إلى تلك

ما تكلفة تصحيح المشاكل المتعلقة بالتنوع البيولوجي؟

● تقدر أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات أن كلفة تحقيق الإدارة المستدامة للغابات على مستوى العالمي تتراوح بين 70 و160 مليار دولار سنويا.

وتقدر اتفاقية التنوع البيولوجي أن كلفة وقف فقدان التنوع البيولوجي على المستوى العالمي ستتراوح بين 150 و440 مليار دولار سنويا منتصف القرن الحالي.

ما تكلفة عدم تصحيح المشكلة؟

● يؤدي التنوع البيولوجي خدمات متعددة من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، في حين تتراوح الاستجابات على فقدان التنوع البيولوجي بين الاستجابات العاطفية والنفعية. فعلى سبيل المثال، ثلاثة أرباع الأدوية العالمية الرئيسية تتضمن مكونات مشتقة من مستخلصات نباتية معرضة للتهديد. والكوارث الطبيعية، الناجمة عن تعطل النظم الإيكولوجية بسبب الآثار البشرية وتغيير المناخ، تكلف العالم أكثر من 300 مليار دولار سنويا.

وتؤدي إزالة الغابات وتدهورها إلى فقدان العوائل لجميع الأنواع، وانخفاض نوعية المياه العذبة، وزيادة تآكل التربة وتدهور الأراضي، وازدياد انبعاثات الكربون في الغلاف الجوي.

وباختصار، فإن التقاعس عن اتخاذ إجراءات بشأن الغابات يؤثر على صحة الكوكب وعلى مجتمعاتنا المحلية على حد سواء.

ماذا يمكننا أن نفعل؟

● من المحتم أننا نحدث تغييرا في النظم الإيكولوجية التي نشكل جزءا منها من خلال وجودنا ـ ولكننا يمكن أن نتبنى الخيارات التي تؤكد التنوع أو تقلل من قيمته.

وبعض الأمور التي يمكن أن نساعد من خلالها تشمل إعادة التدوير، واتباع نظام غذائي محلي يمكن الحصول عليه بشكل مستدام، واستهلاك ما نحتاجه فحسب، والحد من استهلاك الطاقة من خلال زيادة كفاءة أنظمة التدفئة والتبريد.

ويجب علينا أيضا أن نحترم الحياة البرية، وألا نشارك إلا في فرص السياحة البيئية التي تتم بمسؤولية وتدار بصورة أخلاقية لمنع تعكير صفو الحياة البرية.

والمناطق المحمية المدارة بشكل جيد تدعم النظم الإيكولوجية الصحية، والتي بدورها تبقي الناس في صحة جيدة. ولذلك، فإن من الأهمية البالغة ضمان إشراك المجتمعات المحلية في تنمية هذه المناطق المحمية وإدارتها.

لمزيد من التفاصيل حول الخطة يمكن زيارة الموقع التالي:
www.un.org/sustainabledevelopment
ولآخر الأخبار والمستجدات المتعلقة بالخطة، زوروا موقع مركز الأمم المتحدة للإعلام:
www.unicbeirut.org

إعداد: مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت بالتعاون مع صحيفة «الأنباء»